دور مجلس النواب الأردني وحكومة سليمان النابلسي في إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨م (*)

د/ بسام البطوش
أستاذ مشارك بجامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية
عمان – الأردن

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة دور مجلس النواب الأردني الخامس (١٩٥٦– ١٩٦١م) وحكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦–١٩٥٧م) في إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية الموقَّعة عام ١٩٤٨م، وذلك عبر التعرف على البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تهيئة الظروف لإلغاء المعاهدة، والجهود والخطوات التي اتبعتها الحكومة لتحقيق هذا المطلب النيابي والوطني، ودراسة مواقف الكتل البرلمانية الحزبية، ومواقف النواب المستقلين، ومساهمة المجلس في دعم قرار إلغاء المعاهدة، ودعم الحكومة ومساندتها لإنجاز هذا المطلب الوطني، ورصد وتحليل الآراء والمواقف النيابية من المعاهدة التي ظهرت في مبادرة المجلس بالتوصية للحكومة بإلغاء المعاهدة في مستهل عمل المجلس، وفي مناقشات النواب للبيان الوزاري للحكومة، وتحديدًا ما يخص المعاهدة، ثم في مناقشات المجلس وإقراره لمشروع قانون إلغاء المعاهدة بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٧م.

واعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على محاضر جلسات مجلس النواب الأردني الخامس، المحفوظة في أرشيف مجلس النواب الأردني، والمنشورة في ملاحق الجريدة الرسمية، إلى جانب عدد كبير من الدراسات حول تجربة حكومة سليمان النابلسي، وعدد من الصحف الأردنية، والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية التي تعالج شؤون هذه المرحلة.

(*) **مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨١)، العدد (٥)، يوليو ٢٠٢١.**

ABSTRACT

The role of the Jordanian Parliament and the government of Suleiman Al-Nabulsi in the abolition of the Jordanian-British Treaty of 1948

The main task of this research is to examine the role of the Fifth Jordanian Parliament (1956-1961) and the partisan government of Suleiman Al-Nabulsi (1956-1957) in the abolition of the Jordanian-British treaty signed in 1948. Through the identification of the local, regional and international political environment that contributed to the conditions for the cancellation of the treaty, the efforts and steps taken by the Government to achieve this parliamentary and national demand, the study of the positions of the parliamentary party blocs, the positions of independent deputies, the council's contribution to supporting the decision to cancel the treaty, in addition to the Government support for the completion of this popular demand, which appeared strongly in the election campaign in 1956, and monitoring and analyzing the views and parliamentary positions of the treaty that appeared in the Initiative of the Council to recommend to the Government to cancel the treaty at the beginning of the parliament session, and in the debates of the House of Representatives. For the ministerial statement of the government, specifically with regard to the treaty, and then in the discussions of the Council and its approval of the bill to cancel the treaty on March 13, 1957, and finally analyze the reasons for the early departure of the government less than a month after the signing of the agreement of cancellation and the ratification of the Fifth House of Representatives as a law.

The researcher relied on the minutes of the fifth Sessions of the Jordanian Parliament, which is preserved in the archives of the Jordanian Parliament, published in the annexes of the Official Gazette, as well as a large number of studies on the experience of the government of Suleiman Al-Nabulsi, a number of Jordanian newspapers, and references in both Arabic and English dealing with the affairs of this stage.

Key words: Jordanian-British relations, King Hussein bin Talal, Suleiman Al-Nabulsi, 5th Jordanian Parliament, Jordan Parliament and Governments.

المقدمة

جاءت الانتخابات النيابية الأردنية عام ١٩٥٦م، بمجلس النواب الأردني الخامس ١٩٥٦-١٩٦١م، بُعيد أشهر معدودة من اتخاذ الملك الحسين خطوة وطنية وقومية مهمة، تمثَّلت في تعريب قيادة الجيش العربي في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦م، كما تزامنت مع أجواء التوتر والتحشيد والعدوان البريطاني – الفرنسي– الإسرائيلي المشترك ضد مصر عام ١٩٥٦م، مما ساهم في التركيز المكثَّف على المطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية الموقَّعة عام ١٩٤٨م، فقد أجمعت الأحزاب والتكتلات السياسية الأردنية المشاركة في الانتخابات على هذا المطلب، كما وافقهم الرأي المرشحون المستقلون.

وما أن ظهرت النتائج وبدأ المجلس النيابي الخامس أعماله، استقرَّ رأي الملك الحسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩م) على الشروع بترسيخ تقاليد سياسية ودستورية جديدة، تقوم على تكليف حزب الأغلبية البرلمانية بتأليف الحكومة، ولما لم يتحصَّل أي من الأحزاب الفائزة على الأغلبية، فقد استقر رأي الملك الحسين على تكليف سليمان النابلسي (١٩٠٨-١٩٧٦م) أمين سر الحزب الوطني الاشتراكي بهذه المهمَّة، كون حزبه تحصَّل على أكبر عدد من المقاعد النيابية من بين الأحزاب والتكتلات السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية. ومنذ **أن** بدأ المجلس النيابي الخامس أعماله، أجمع على التوصيَّة لحكومة النابلسي، وقبل أن تتقدَّم ببيانها الوزاري، بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨م.

وبات جليًّا أن أول مهام الحكومة لنيل الثقة النيابية هي العمل على إلغاء المعاهدة، فجاء البيان الوزاري للحكومة معبرًا عن تصميمها على إنجاز المطلب النيابي الوطني، وعادت بعد أشهر من نيل الثقة لتتقدَّم إلى المجلس بمشروع قانون إلغاء المعاهدة.

تميَّز مجلس النواب الأردني الخامس ١٩٥٦-١٩٦١م بأنه المجلس النيابي الوحيد الذي عرف ميلاد أول حكومة برلمانية حزبية داخله، مكونة في غالبيتها من وزراء نواب، وإن كان رئيسها لم يحالفه الفوز في الانتخابات، لكنه كان أمين سرِّ أكبر الأحزاب فوزًا بمقاعد في المجلس.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور مجلس النواب الأردني الخامس (١٩٥٦- ١٩٦١م)، وحكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦- ١٩٥٧م) وتعاونهما في إنجاز مطلب أردني مهم تمثل في إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية الموقَّعة عام ١٩٤٨م.

وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما ظروف ولادة مجلس النواب الخامس وما طبيعة القوى السياسية المؤثرة فيه؟ وما ظروف ولادة حكومة سليمان النابلسي كحكومة نيابية حزبية؟ وما طبيعة العلاقة والأدوار المتكاملة بين المجلس والحكومة في عملية إلغاء المعاهدة الأردنية- البريطانية؟ وما الظروف الإقليمية والمحلية التي مهّدت لقرار إلغاء المعاهدة، وسهَّلت إنجازه؟

يعتمد الباحث في هذه الدراسة منهجية البحث التاريخي، منطلقًا من تحديد الإطار الموضوعي والزماني للدراسة، فتم حصرها في مرحلة حكومة سليمان النابلسي ١٩٥٦- ١٩٥٧م، خلال عهدة مجلس النواب الخامس ١٩٥٦- ١٩٦١م، نظرًا لخصوصية التجربة السياسية والدستورية التي عرفها هذا المجلس. ويعتمد الباحث في جمع المادة العلمية على المصادر الأولية المتمثلة في محاضر جلسات مجلس النواب الخامس، والجريدة الرسمية وملاحقها المتعلقة بمسيرة المجلس وحكومة النابلسي، إلى جانب المصادر والمراجع المتنوعة المتصلة بموضوع الدراسة، مع ندرة الدراسات السابقة في هذا الإطار تحديدًا، وهذه المنهجية تتطلب من الباحث إخضاع المادة العلمية للتصنيف والنقد والتحليل، وصولًا إلى عرضها في نسقٍ وصفيٍّ تحليليٍّ نقديٍّ معمَّق.

أولًا: المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨م

خضع الأردن غير مختار للانتداب البريطاني، كغيره من البلاد العربية التي ابتليت بشكل استعماري أو آخر، ومن قبل دول استعمارية متعددة. فقد قرَّر مجلس عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو (San Remo) في إيطاليا بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٠م فرض الانتداب البريطاني على المستطيل الممتد بين الحدود الإيرانية والبحر المتوسط، ويشمل فلسطين والعراق، ولم يرد ذكر مباشر لشرقي الأردن، على أن تلتزم الدولة المنتدبة بتطبيق أحكام وعد بلفور ((Balfour Declaration (محافظة، ١٩٨٩، ص ١٤). ونشأت إمارة شرقي الأردن بعد اجتماع الأمير عبد الله بن الحسين (١٨٨٢–١٩٥١م) مع ونستون تشرشل (Winston Churchill) في القدس بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٢١م، وتشكَّلت أول حكومة في الإمارة بتاريخ ١١ نيسان/ أبريل ١٩٢١م برئاسة رشيد طليع (١٨٧٧–١٩٢٦م) (محافظة، ١٩٨٩، ص ٢٤– ٢٥). وقرَّر مجلس عصبة الأمم المنعقد في لندن بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢م المصادقة على صيغة لصك الانتداب البريطاني على فلسطين، ونصَّت مادته الخامسة والعشرون على استثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور (محافظة، ١٩٨٩، ص ٢٩). وقام الأمير عبد الله بزيارة إلى لندن للتباحث حول اتفاقية ثنائية تنصُّ على استقلال شرقي الأردن استقلالًا تامًّا، تحت رئاسة الأمير عبد الله، وأن تكون الحكومة نيابية وذات مجلس تشريعي، وأن يرتبط المعتمد البريطاني المقيم في عمَّان بالحكومة البريطانية في لندن، وليس بالمندوب السامي البريطاني في القدس (الموسى، ١٩٨٩، ص ص ١٥٩–١٦١). وبعد عودة الأمير عبد الله إلى عمَّان أرسلت بريطانيا إلى الشريف الحسين بن علي (١٨٥٣–١٩٣١م) ملك الحجاز، وإلى الأمير عبد الله بن الحسين، تخبرهما عزمها على توقيع اتفاقية بين بريطانيا وإمارة شرقي الأردن.

جاء تطلُّع الأمير عبد الله لعقد معاهدة مع بريطانيا للحصول على اعتراف دولي بالكيان السياسي الأردني الناشئ، المهدَّد بالأطماع الصهيونية، لكن بريطانيا تلكأت طويلًا في إبرام المعاهدة، نظرًا لأسباب تتعلق بطبيعة النظرة الاستراتيجية البريطانية لعموم المنطقة العربية، وبسبب خلافاتها العالقة مع الشريف حسين بن علي، الرافض لتوقيع المعاهدة الحجازية – البريطانية المقترحة من بريطانيا، كما أن الأوضاع الداخلية غير المستقرة للإمارة الأردنية، من حيث الهجمات الوهابية، والقلاقل الداخلية، لم تكن تشجع بريطانيا على حسم مستقبل العلاقة معها، ولا يغيب عن الذهن العراقيل والضغوط الصهيونية التي كانت تُمارَس على الحكومة البريطانية؛ لثنيها عن ترسيخ الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن. وقد تغيَّر الوضع من وجهة النظر البريطانية، بعد اعتزال الشريف حسين الحكم في الحجاز لصالح ولده الملك علي (١٨٧٩-١٩٣٥م)، ومن ثم إنهاء حكم مملكة الحجاز، على يد عبد العزيز بن سعود (١٨٧٥-١٩٣٥م) عام ١٩٢٥م، وضم الحجاز لنجد وملحقاتها (محافظة، ١٩٨٩، ص ٦٣).

وبعد سنوات من محاولات الأمير عبد الله مع الحكومة البريطانية للحصول على معاهدة ثنائية، تم تحقيق هذا المطلب، وقد وقَّع كل من المندوب السامي البريطاني الفيلد مارشال اللورد بلومر (Lord Plumer)، ورئيس المجلس التنفيذي، حسن خالد أبو الهدى (١٨٧١-١٩٣٥م)، في القدس في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٢٨م، معاهدة ثنائية، ونشرت الحكومة الأردنية نصَّ المعاهدة للمرة الأولى بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٢٨م (ابن الحسين، ٢٠٠٨، ص ١٨١. محافظة، ١٩٨٩، ص ٦٣).

وأكدت المعاهدة في ديباجتها الارتباط الوثيق بصك الانتداب البريطاني، الذي أقرته عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢م، كما أكدت اعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية، بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن، تحت حكم أمير شرق الأردن، من خلال اتفاق يعقد بين الطرفين، على أن

تكون تلك الحكومة دستورية، وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد، ووضع قانون أساسي للبلاد (المادة الثانية)، ويتولَّى أمير البلاد السلطتين التشريعية والتنفيذية (المادة الثانية)، ولبريطانيا الحق في وجود قوات بريطانية في شرقي الأردن (المادة العاشرة)، وتلتزم بريطانيا بتقديم معونة مالية سنوية للحكومة الأردنية (المادة الثانية عشرة)، وتكليف الحكومة الأردنية بنفقات دار الاعتماد البريطاني، وبسدس نفقات قوة حدود شرقي الأردن (المادة الحادية عشرة)، وإشراف بريطانيا على الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية في شرقي الأردن (المادة السابعة عشرة)، والإبقاء على الوحدة الجمركية بين شرقي الأردن وفلسطين (المادة السابعة)، وحق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد (المادة الثامنة عشرة)، وتعيين الحدود بين إمارة شرقي الأردن وفلسطين. ووضعت تعريفا جغرافيا لفلسطين (المادة الثانية)، ونصت على خضوع جميع القوانين والأنظمة في شرق الأردن للموافقة البريطانية (المادة الثانية)، إضافة إلى خضوع ميزانية الامارة وجميع الشؤون النقدية والمالية للرقابة البريطانية (المادة السادسة)، وتبقى بريطانيا مسؤولة عن علاقات الإمارة الخارجية (المادة الخامسة) (محافظة، ١٩٨٩، ص ٦٤). الجريدة الرسمية العدد ٢١٠، بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٣. محضر جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٢٩. (Records of Jordan, Volume3. p123-129.FO371/13025).

وبقي الأردن يعمل من أجل تخفيف وطأة هذه المعاهدة تارة، والتخلص من قيودها كليًّا تارة أخرى. وبعد جهود رسمية وشعبية، وبروز حركة معارضة وطنية نشيطة، تمثلت في عدد من الأحزاب والشخصيات التي عقدت سلسلة من المؤتمرات الوطنية، وتوافقت على الميثاق الوطني، ونالت ما نالت من سطوة الانتداب وتنكيله، لقاء معارضتها له، ومطالبتها بإلغاء المعاهدة، وسعيها إلى استقلال الإمارة الأردنية (محافظة، ١٩٨٩، ص ١٠٠-١٠٤).

ويمكننا القول بإن الموقف من المعاهدة الأردنية – البريطانية ١٩٢٨م شكَّل قاعدة لبروز تيار وطني له رؤيته السياسية العامة، ومنها معارضة المعاهدة وما نجم عنها، ويُطالب بردها، أو بتعديلها. وانصبَّ خطاب المعارضة على نقد المعاهدة نقدًا حادًّا، كونها مختلة لمصلحة بريطانيا. وعبَّرت المعارضة عن موقفها من المعاهدة عبر المظاهرات والاجتماعات والإضراب العام في المدن الأردنية (محافظة، ١٩٨٩، ص ٧٥). وبعد خمسة أشهر على توقيع المعاهدة، انعقد المؤتمر الوطني الأردني الأول (٢٥-٢٩/ تموز/ يوليو ١٩٢٨م) في عمَّان، وشارك فيه عدد من الأعيان والشيوخ والوجهاء والمثقفين الأردنيين، يُمثلون عموم الشعب الأردني. واقتصر جدول أعماله على البحث في مشروعية المعاهدة البريطانية، التي ستطبق على الأردن، والبحث في موقف شرقي الأردن من تصريح بلفور (Balfour Declaration) . وأثمر هذا المؤتمر ميلاد ما سُمي الميثاق الوطني ١٩٢٨م، المستند إلى جملة قواعد منها، أن إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة، تُدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله، وأعقابه من بعده، وعدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد، والتأكيد على رفض وعد بلفور، ورفض تحمُّل نفقات الاحتلال، وأن شرقي الأردن بإمكانه الاعتماد على موارده المالية، أما المعونة المالية البريطانية فهي نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية ولخدمة مصالح بريطانيا ليس إلا، وضرورة إجراء انتخابات نيابية وفقًا لقواعد التمثيل الصحيح، وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس المنتخب، وعدم الاعتراف بالقروض المالية البريطانية للأردن قبل تشكيل مجلس نيابي منتخب، وعدم جواز التصرف بالأراضي الأميرية، قبل عرض الأمر على المجلس النيابي للمصادقة عليه (خريسات، ١٩٩١، ص ص ٩١-٩٢). وكان من نتائج المؤتمر تشكُّل **حزب اللجنة التنفيذية** للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونة، وتولَّى هذا الحزب قيادة المعارضة في البلاد حتى عام ١٩٣٤م (خريسات، ١٩٩١، ص ١٠٢، ص

ص ١٠٨-١٠٩). وانعقد المؤتمر الوطني لاحقًا أربع دورات كان آخرها المؤتمر الخامس بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٣م، وكان بند معارضة المعاهدة ونتائجها أساسيًّا على جدول أعمال هذه المؤتمرات (خريسات، ١٩٩١، ص ص ١٠٦-١٠٩، محافظة، ١٩٨٩، ص ٨١).

سعت الحكومات الأردنية مدفوعة بمطالبات شعبية متواصلة، وبضغط مستمر من الحركة الوطنية، وبإصرار من المجلس التشريعي، إلى المطالبات الدائمة الموجَّهة للحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة، وهذا ما تحقق للمرة الأولى من خلال التوقيع على اتفاق في القدس بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٤م بين المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب (A. Wachope) ورئيس المجلس التنفيذي إبراهيم هاشم (١٨٧٨- ١٨٥٨م)، وعزَّز من سلطات أمير البلاد في الجوانب المالية. وبالتأكيد لم تكن هذه الوجبة من التعديلات محققة للآمال الوطنية، فبقيت المطالبة بمزيد من التعديلات قائمة. وجرَت لاحقًا سلسلة تعديلات على المعاهدة جراء المطالبات الأردنية المستمرة، فقد تم إجراء تعديلات بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٩م، وتعديل آخر بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو ١٩٤١م، وهنا بدأت الحكومات الأردنية بالمطالبة بإنهاء الانتداب البريطاني على الأردن إسوة بما حصل في الحالة العراقية (الشلبي، ٢٠٠٦، ص ص ٤٦- ٥٠).

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية دُعي الأمير عبد الله لزيارة لندن، فلبى الدعوة يرافقه رئيس الوزراء إبراهيم هاشم، وتم التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا، في ظل التحولات السياسية الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، مما أفضى إلى توقيع معاهدة استقلال الإمارة الأردنية بتاريخ ٢٢- آذار/ مارس- ١٩٤٦م، التي ألغت المعاهدة السابقة، وتضمنت اعتراف بريطانيا بشرقي الأردن دولة مستقلة استقلالًا تامًّا، وإقامة تحالف بين الدولتين، وأن تتشاور الدولتان تشاورًا تامًّا وصريحًا في جميع شؤون السياسة الخارجية، وإنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين، واعتماد ممثلين سياسيين في عاصمتي

البلدين، كما تضمنت أن يتولى الأردن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي، والدفاع عن حدوده الخارجية (الشناق، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦٠- ٢٦١).

وبناءً على توقيع هذه المعاهدة، واعتراف بريطانيا باستقلال الأردن، أقرَّت هيئة الأمم المتحدة رفع الانتداب عن شرقي الأردن، والاعتراف به رسميًّا دولة مستقلة. لذا عقد المجلس التشريعي الأردني الخامس جلسة خاصة يوم ٢٥- أيار/ مايو-١٩٤٦م، تليت فيها مقررات مجالس البلديات المتضمنة رغبة البلاد الأردنية العامة في الاستقلال، ثم تليت مذكرة مجلس الوزراء المتضمنة تأييد تلك القرارات (Day,1986, p 18). وأصدر المجلس التشريعي الأردني على إثرها قرارًا بالإجماع يقضي بإعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالًا تامًّا، وذات حكومة ملكية وراثية نيابية. وتقرر اعتبار يوم الخامس والعشرين من أيار/ مايو من كل عام عيدًا لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية. (Glubb,1957,p45. الشناق، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦١- ٢٦٣).

لم تكن هذه المعاهدة منذ توقيعها بمنأى عن النقد والمطالبة بالتعديل أو الإلغاء من قبل الحركة الوطنية الأردنية وتياراتها وأحزابها ورموزها، ومن مجلس النواب، كما انتقدها سياسيون عرب كثر، وهاجمتها الصحافة العربية، فسعى الأردن لتعديل بنود المعاهدة لعام ١٩٤٦م (الموسى، ١٩٩٢، ص ٥٦).

ولا شك، أن تطورات الأوضاع في فلسطين وإعلان بريطانيا عزمها على مغادرة فلسطين في أيار/ مايو ١٩٤٨م ساهم في توفير القناعة لدى الساسة البريطانيين بضرورة الاستجابة لرغبة الحكومة الأردنية المعلنة في أواخر عام ١٩٤٧م، وبناء عليه بدأت المفاوضات بين الطرفين يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨م، وانتهت إلى التوقيع على معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية بتاريخ ١٥- آذار/ مارس- ١٩٤٨م في عمَّان، وقد وقعها عن الجانب الأردني رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى (١٨٩٥-١٩٥٦م) ووزير الخارجية فوزي الملقي (١٩١٩-١٩٦٢م)، وعن الجانب البريطاني المفوّض أليك كركبرايد (Alec Kirkbride) (Louis,1984,p368). وتنصُّ المعاهدة على أن يسود السلام

والصداقة الدائمة بين الأردن وبريطانيا، والتشاور التام بين الطرفين في حال نشوب نزاع مسلح مع دولة ثالثة، وإقامة مبدأ الدفاع المشترك بين الأردن وبريطانيا، وأن يقوم كل طرف في حال نشوب حرب أو التهديد بحرب بطلب المساعدة من الطرف الآخر، ومدة المعاهدة خمسة وعشرون عامًا (الموسى، ١٩٥٩، ص ص ٤١٩- ٤٢٠).

وقد واجه الشعب الأردني هذه المعاهدة بالرفض والمطالبة بإلغائها والتخلص منها. وواجهت الحكومات المتعاقبة المعارضة الوطنية للمعاهدة ولمجمل الصلات والعلاقة مع بريطانيا بالقمع والتضييق على الحريات العامة والفردية وإغلاق الصحف، واعتقال السياسيين الوطنيين المنخرطين في النشاط السياسي الوطني المناوئ للمعاهدة (الموسى، ١٩٥٩، ص ص ٤٣٢-٤٣٣). ومع تعاقب الأحداث في فلسطين، ووقوع النكبة عام ١٩٤٨م، وما تلاها من أحداث، تأكد في كل مرة انحياز بريطانيا ضد مصالح العرب (الشناق، ٢٠٠٠، ص ص ٣٤٤-٣٤٨).

وبعد تولي الملك الحسين سلطاته الدستورية بتاريخ ٢ أيار/ مايو ١٩٥٣م، وفي ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القرى الأمامية على طول حدود المملكة في الضفة الغربية، وفي ظل تصاعد عدم الرضا الشعبي عن المعاهدة، وعن مجمل السياسات البريطانية في المنطقة العربية، عبَّر الأردن عن رغبته في تعديل بنود المعاهدة، على لسان رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى في البيان الوزاري لحكومته في مجلس النواب بتاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤م، وفي تصريحات سياسية عدة لاحقة (الشلبي، ٢٠٠٦، ص ٥٧-٥٩). ثم قام الملك الحسين بزيارة رسمية إلى لندن يرافقه رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى بتاريخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤م، ولما عاد أبو الهدى إلى عمَّان صرَّح بأن بريطانيا وعدت بدراسة مطلب التعديل، لكن هذا الطلب الأردني قوبل بالرفض البريطاني عبر سنوات متتالية (الشلبي، ٢٠٠٦، ص ٦٢- ٦٣). وبقيت القناعات العامة في الأردن تترسخ بمرور الوقت ضد

مجمل السياسة البريطانية في المنطقة العربية، ولعل رفض الأردنيين لفكرة حلف بغداد عام ١٩٥٥م يُعدُّ شاهدًا حيًّا على نظرتهم للعلاقة مع بريطانيا وموقفهم من سياساتها الظالمة (الشناق، ٢٠٠٠، ص ص ٣٤٤- ٣٤٨).

وجاءت خطوة الملك الحسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩م) بطرد الضابط البريطاني جون باغوت كلوب (John Bagot Glubb) (١٨٩٧-١٩٨٦م) قائد الجيش العربي الأردني في ١ آذار/ مارس ١٩٥٦م لترفع معنويات الشعب، ولتزيد في مطالبه بضرورة التخلص من آخر العلائق مع بريطانيا وتراثها الاستعماري، (الشلبي، ٢٠٠٦، ص ٦٣- ٦٤). وهذه الخطوة ساهمت في دفع بريطانيا لإعادة تقييم مصالحها في الأردن والنظر في جدوى المحافظة على المعاهدة التي ترتب عليها التزام مالي سنوي للإنفاق على الجيش العربي، وتكوَّن لدى الجانبين قناعة أن المعاهدة لم تعد ذات نفع، وأنها عمليًّا انتهت مع طرد كلوب (شلايم، ٢٠١١، ص ١٦١). كما ساهمت هذه الخطوة في تحسين علاقات الأردن مع مصر وسوريا والسعودية التي سارعت في السادس من آذار/ مارس ١٩٥٦م إلى عرض تقديم معونة مالية عربية من الدول الثلاث، إذا ما تخلَّى الأردن عن المعونة المالية البريطانية (الشلبي، ٢٠٠٦، ص ٨٧).

وجاء العدوان الثلاثي على مصر في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٥٦م بمشاركة بريطانية فاعلة ليشعل شرارة نار الغضب على بريطانيا والمطالبة بالتخلص من المعاهدة الأردنية – البريطانية الموقعة في آذار/ مارس ١٩٤٨م، كما ساهمت في تعزيز روح النقمة على السياسات البريطانية الاستعمارية، وفي تسهيل مهمة المطالبين بإنهاء المعاهدة الأردنية- البريطانية (الشلبي، ٢٠٠٦، ص ٨٨- ٨٩). (الشناق، ٢٠٠٠، ص ص ٣٤٨- ٣٥٣). ففور وقوع العدوان الإسرائيلي على مصر بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦م، أعلن الجيش الأردني التعبئة العامة، وعرض الملك الحسين بن طلال على الرئيس جمال عبد الناصر استعداد الجيش الأردني لخوض المعركة لجانب مصر فورًا. وبعد بضعة أيام كان العدوان الثلاثي على مصر بمشاركة بريطانية وفرنسية

إسرائيلية، وقطعت الحكومة الأردنية العلاقات مع فرنسا، وعقدت العزم على قطعها مع بريطانيا (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٤٨).

أما على الصعيد المحلي، فإن نتائج انتخابات المجلس النيابي الخامس، ساهمت في دفع عجلة إنهاء المعاهدة بتسارع أكبر، فقد أسفرت عن وصول ممثلي عدد من الأحزاب الوطنية والقومية والإسلامية واليسارية للمجلس، وتمكنوا من تشكيل كتل نيابية حزبية، تعبر عن برامجها السياسية وشعاراتها الانتخابية، إضافة إلى ولادة أول حكومة حزبية برلمانية من رحم مجلس النواب، تعبِّر عن ائتلاف حزبي تبنى مطلب إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية بوضوح وصلابة.

ثانيًا: مجلس النواب الخامس وحكومة سليمان النابلسي

قامت حكومة سعيد المفتي (١٨٩٨–١٩٨٩م) بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٦م، بالتنسيب للملك بحل مجلس النواب الرابع الذي شابت انتخاباته في عهد حكومة توفيق أبو الهدى شبهات التزوير، وبناء على العرف الدستوري قدّمت حكومة المفتي استقالتها (المطبوعات والنشر،١٩٩٣، ص ص ٥٥–٦٠. أبو نوَّار، ١٩٩٠، ص ٢٣٤. الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٣٤). وشكَّل إبراهيم هاشم حكومته بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٥٦م، واعتبرت حكومة انتقالية تتولى إجراء الانتخابات النيابية، وأظهر بعض المسؤولين ترددًا وتخوفًا من الإقدام على هذه الخطوة في ظل التصعيد المتتالي في مصر بعد تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩١٨– ١٩٧٠م) لقناة السويس، لكن الملك الحسين قرَّر المضي في إجراء الانتخابات (أبو نوار، ١٩٩٠، ص ٢٥٠)، فأجريت بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦م، في أجواء من الانفتاح والحرية والنزاهة (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٣٦– ٦٣٧).

أ– انتخابات مجلس النواب الخامس وتركيبته:

حققت الأحزاب السياسية الأردنية المشاركة نجاحًا وحصلت على عدد من المقاعد، وكان أحزاب الوطني الاشتراكي والبعث العربي الاشتراكي

والشيوعي قد تحالفت في الانتخابات (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٣٦؛ المجالي، ٢٠٠٩، ص ١٩٧)، وشاركت حركة القوميين العرب في هذه الانتخابات لكنها لم تفُز بأي مقعد (حبش، ٢٠١٩، ص٩٠) وبعد إعلان النتائج التي أسفرت عن فوز الأحزاب المشاركة بعدد من المقاعد النيابية، فقد حصل الحزب الوطني الاشتراكي على اثني عشر مقعدًا، وحصل حزب البعث العربي الاشتراكي على ثلاثة مقاعد، وحصلت جماعة الإخوان المسلمين على أربعة مقاعد، في حين حصلت الجبهة الوطنية التي تضم تحالف الشيوعيين واليساريين على ثلاثة مقاعد، أما حزب التحرير الإسلامي فلم يحصل سوى على مقعد وحيد، وشغل المقاعد المتبقية نواب مستقلون (الجدول المرفق، رقم ١).

افتتح الملك الحسين بن طلال مجلس النواب الخامس بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٥٦م، (جلسة يوم ١٩٥٦/١٠/٢٥) وبعد مباشرة المجلس أعماله بيومين استقالت حكومة إبراهيم هاشم بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦م، وفي ظل هذه المستجدات السياسية برزت فكرة تأليف حكومة من داخل المجلس، بما يرسي تقاليد سياسية جديدة، وكان واضحًا أن الملك سيعهد إلى الحزب الوطني الاشتراكي بتأليف الوزراة، وتركَّزت الأضواء على عبد الحليم النمر الحمود (١٩١٦-١٩٦٤م)، كأقوى مرشح للرئاسة من الحزب الوطني الاشتراكي (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٣٦- ٦٣٧. المجالي، ٢٠٠٩، ص ٢٠١). ولقي الترشيح استحسانًا من الملك (أبو نوار، ١٩٩٠، ص ٢٥٣)، لكن الملك الحسين عمد إلى تكليف سليمان النابلسي (١٩١٠- ١٩٧٦) بتشكيل الحكومة (الحسين، ٢٠٠٩، ص ١٠٧- ١٠٨. الشياب، ٢٠١٦، ص ١٢٥-١٢٩) ويروي اللواء علي أبو نوار (١٩٢٥- ١٩٩١م) رئيس أركان القوات المسلحة، أنه أثناء مشاورات الملك مع الحزب، اقترح شفيق أرشيدات (١٩١٨- ١٩٧٨م) على عبد الحليم النمر أن يلتمس من الملك تكليف سليمان النابلسي بالرئاسة بدلًا منه، نظرًا لما يتمتع به النابلسي من خبرة، ولكونه أمين

سرِّ الحزب (الحسين، ٢٠٠٩، ص ١٠٧- ١٠٨). (أبو نوَّار، ١٩٩٠، ص ٢٥٤) هذا بالرغم من كون النابلسي نفسه لم يفُز في الانتخابات (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٣٦- ٦٣٧. المجالي، ٢٠٠٩، ص ٢٠١). ولكونه كان "ألمع شخصيات الحزب وأكثرهم معرفة بصناعة الحكم وأوسعهم اطلاعًا على الشؤون الداخلية والدولية". (المجالي، ٢٠٠٩، ص ٢٠١).

ب- ولادة حكومة النابلسي الحزبية:

جاءت حكومة النابلسي ائتلافية حزبية، فتألفت من ستة وزراء من الحزب الوطني الاشتراكي، هم: سليمان النابلسي، وأنور الخطيب (١٩١٧- ١٩٩٣م) ولم يكونا أعضاء في مجلس النواب، ومن نواب الحزب، كل من، عبد الحليم النمر، وشفيق أرشيدات، وصالح المعشر (١٩٠٦- ١٩٧٩م)، ونعيم عبد الهادي (١٩١٢- ١٩٩٦م)، ووزير عن حزب البعث هو عبد الله الريماوي (١٩٢٠- ١٩٨٠م)، ووزير عن الجبهة الوطنية هو عبد القادر الصالح (١٩٠٨- ١٩٩٢م)، وثلاثة وزراء مستقلين هم: سمعان داود، وصالح المجالي (١٩١٠- ١٩٨٣)، وصلاح طوقان (١٩١٠- ١٩٨٠م) (دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣، ص ٦٠. الجدول رقم ١)، وهذا الائتلاف جاء معبرًا عن هوية الحزب الوطني الاشتراكي، وتحالفاته السياسية والانتخابية، فقد كان الحزب يتعاون مع البعثيين والقوميين العرب والشيوعيين (الموسى، أعلام، ٢٠٠٨، ص ٦٤). ويُذكر أن الحزب الوطني الاشتراكي الذي كُلف رئيسه بتشكيل الحكومة، تأسس في عمَّان بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ١٩٥٤م، واجتمعت الهيئة التأسيسية يوم ٢١ تموز/ يوليو ١٩٥٤م، وانتخبت المكتب الدائم من هزَّاع المجالي، وكمال منكو، وأنور الخطيب، وحكمت المصري، وشفيق أرشيدات، وانتخب هزاع المجالي أمينًا لسر الحزب (الغويين، ٢٠١٩، ص ٨٧)، لكنه استقال من الحزب في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٥٤م، فخلفه سليمان النابلسي في أمانة السر، واستمر الحزب الذي أصدر جريدة الميثاق، في عمله

حتى ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٧م حين قرَّر مجلس الوزراء حلَّ جميع الأحزاب السياسية (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٠٠. المجالي، ٢٠٠٩، ص ١٩٧).

ثالثًا: موقف النواب من إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية في مناقشات البيان الوزاري

منذ بواكير عمل مجلس النواب الخامس كانت مسألة إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية تأخذ مكانها على رأس أولويات اهتماماته. وقبل أن تتقدم الحكومة ببيانها الوزاري للمجلس لتنال الثقة على أساسه، بادر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م إلى تبني قرار لجنة الشؤون الخارجية، فأوصى بالإجماع الحكومة بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، مشددا على ضرورة "اتخاذ الخطوات الجدِّية السريعة في سبيل تنفيذ هذا القرار" (جلسة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦). وأيَّد النائب الإخواني (المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين) محمد عبد الرحمن خليفة (١٩١٩– ٢٠٠٦م) توصيات اللجنة، وقال إنها تعبِّر عن آمال الجميع، وصادفت قبول وموافقة الجميع، واقترح إحالتها للحكومة لتضمينها في بيانها الوزاري. وجاء رأي الحكومة على لسان نائب الحزب الوطني الاشتراكي وزير العدل والتربية والتعليم شفيق أرشيدات، مؤكدًا أن "يؤخذ بالاقتراح القائل بإحالة التوصيات إلى الحكومة". وهنا، قرَّر المجلس إحالة توصيات لجنة الشؤون الخارجية إلى الحكومة (جلسة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦).

ولمّا قدَّمت الحكومة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م بيانها الوزاري، جاء متضمنًا بند إلغاء المعاهدة. وأكد البيان في مستهله أن المعاهدة لم تكن عادلة، كا كانت غير متكافئة بين الفريقين المتعاقدين، أحدهما قوي والآخر ضعيف، وأنه قد طرأت منذ عقدها تغيُّرات أساسية دولية وداخلية وعربية، تفرض التخلص منها ومن كل أثر من آثارها، وأكد أن الحكومة تُعلن أنها بالتفاهم مع الشقيقات التي عرضت المعونة العربية، ستبادر لاتخاذ جميع الخطوات والإجراءات الدبلوماسية والدولية والمالية والاقتصادية التي تكفل

عزمها على إنهاء هذه المعاهدة، وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية قواعدها، وفي مقدمة هذه الخطوات والإجراءات تأمين المعونة العربية للجيش والحرس الوطني (جلسة يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦). وأكدت الحكومة في بيانها أنها قررت من حيث المبدأ قبول المعونة العربية المعروضة من مصر وسوريا والسعودية كبديل للإعانة البريطانية للجيش والحرس الوطني، وأنها ستتخذ الخطوات الإيجابية من أجل تحقيق ذلك (جلسة يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م).

وعقد المجلس جلسة لمناقشة البيان الوزاري بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م، وبما أن المجلس ضمَّ عددًا من الكتل السياسية الحزبية، كما ضمَّ عددًا من النواب المستقلين، فسنقرأ المواقف النيابية في سياقها الكتلوي الحزبي بالنسبة للنواب الحزبيين، في حين سنقرأ مواقف النواب المستقلين على صعيدها الفردي.

تحدَّث النائب سعيد العزة باسم كتلة نواب الحزب الوطني الاشتراكي، وهي الكتلة الأكبر عددًا في المجلس، (الجدول المرفق رقم ١) وينتمي رئيس الحكومة النابلسي وعدد من الوزراء لها، وأشاد بمجمل توجهات الحكومة، ورحب بعزم الحكومة على إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨م. أما كتلة نواب حزب البعث العربي الاشتراكي، المتألفة من ثلاثة نواب أحدهم وزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي (١٩٢٠– ١٩٨٠م)، والثاني هو كمال ناصر (١٩٢٤– ١٩٧٣م). الجدول المرفق رقم ١)، الذي أشاد بالبيان الوزاري (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). أما النائب البعثي عبد الخالق يغمور (١٩١٢– ١٩٨٤م)، فقد اعتبر أن البيان جاء ملبيًا لمطالب الشعب بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية. أما كتلة نواب الحزب الشيوعي، فقد ضمَّت كلا من فائق ورَّاد (١٩٢٦– ٢٠٠٨م) ويعقوب زيادين (١٩٢١– ٢٠١٥م) (الجدول المرفق رقم ١)، وتحدّث ورَّاد باسم الكتلة، مؤيدًا إلغاء

المعاهدة الجائرة والتخلص من قيودها، كما أيَّد المعونة العربية (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

وضمَّت كتلة نواب الإخوان المسلمين أربعة نواب (الجدول المرفق رقم ١)، وتحدَّث نيابة عنها، النائب محمد عبد الرحمن خليفة، المراقب العام للجماعة، فأيَّد إلغاء المعاهدة وقبول المعونة العربية غير المشروطة بأسرع وقت، لافتًا نظر الحكومة إلى أنها إزاء تعدُّد خطوات إلغاء المعاهدة "لم تذكر العامل الفعَّال الواجب اتخاذه لتحريرنا منها، ألا وهو عنصر الاستعداد بالقوة وبذل الدماء حتى نتمكن من التحرُّر والانطلاق" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

وتحدَّث النائب أحمد الداعور (١٩٠٩– ٢٠٠١م)، وهو عضو حزب التحرير الإسلامي (الجدول المرفق رقم ١)، فقدَّم مرافعة طويلة ضد البيان الوزاري، وكان النائب الوحيد الذي حجب الثقة عن الحكومة. وشكَّك في نوايا الحكومة، متوقِّعًا أنها ستتوصل إلى توقيع اتفاقية مع بريطانيا بدلا عن المعاهدة المنوي إلغاؤها. وانتقد ما ورد بشأن المعونة العربية، وربط إلغاء المعاهدة والمعونة البريطانية بها، مؤكدًا أن هذا لا يُبرِّر "قول الحكومة اتخاذ الخطوات الدبلوماسية لإلغاء المعاهدة"؛ فأمر المعونة – برأيه– قد تقرر في شهر آذار/ مارس ١٩٥٦م في المؤتمر الذي عُقد في القاهرة بين الملك سعود والرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي، "وأُبلغ ذلك إلى جلالة الملك حسين وإلى الحكومة الأردنية رسميًّا، وجرى تأكيد ذلك عدة مرات". وانتقد تباطوء الحكومة في تنفيذ الوعد العربي بمعونة عربية للأردن. وطالبَ بإعلان إلغاء المعاهدة إلغاءً تامًّا، "لذلك كان من المستهجن أن تتذرع الحكومة بالمعونة المالية لإبقاء المعاهدة الاستعمارية البغيضة"، واتهم الحكومة بأنها غير جادة في إنهاء المعاهدة، وأنها لم تُضمِّن بيانها أي إشارة لقطع علاقاتها مع بريطانيا (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). ويمضي مُذكِّرًا "سبق أن أوصى المجلس بالإجماع بإلغاء المعاهدة إلغاءً تامًّا، ولم تُضمِّن الحكومة بيانها أي نص يُلغي

المعاهدة إلغاءً قاطعًا لا رجعة بعده". وعليه، قرَّر حجب الثقة عن الحكومة (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

وانتقد النائب مصطفى خليفة عضو الحزب العربي الدستوري (الجدول المرفق رقم ١)، ما ورد في البيان حول المعونة العربية، لا سيما حديث الحكومة عن قبولها من حيث المبدأ، معتبرًا أن الأمر تجاوز القبول المبدئي في عهد حكومة سابقة، كانت قد رحَّبت بالمعونة وجميع الحكومات التي تبعتها أخذت الموقف ذاته. وأن واجب هذه الحكومة "يقتضي السير في الإجراءات التنفيذية للمعونة العربية (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). وشكَّك في جديَّة الحكومة في إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، ولخص موقف الحكومة من إلغاء المعاهدة في أن عزم الحكومة يدخل في باب الرغبات والنوايا، وأن الخطوات والإجراءات التي ذهبت الحكومة إلى أنها ستتخذها لإلغاء المعاهدة هي خطوات دبلوماسية ودولية ومالية واقتصادية، وستتخذ بالتفاهم مع الشقيقات التي عرضت المنحة (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). ورهن موقفه من مسألة الثقة بالحكومة، بتحديد موقفها من المعونة العربية، و"كيفية إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

واعتبر النائب المستقل فائق عنبتاوي (١٨٩٦-١٩٦٠م)، إلغاء المعاهدة خطوة مهمة لتصفية الاستعمار في البلاد العربية، وشدَّد على إنجاز المعونة العربية. وتحدث عن سلسلة خطوات ينبغي على الحكومة اتخاذها منها "إلغاء المعاهدة الجائرة" وأشار إلى أهمية خطوة تعريب قيادة الجيش الأردني، الذي نفخر به اليوم بعد أن كان "مكبَّلًا عاجزًا عن العمل، وكانت مهمته كبت الأحداث ومطاردة الأحرار، أما اليوم فقد بدأ الوعي وثار الأردن ملكًا وشعبًا" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

وناقش النائب المستقل يوسف البندك الحكومة في موجبات إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، مؤكدًا أنها غير شرعية، ليس فقط لأنها عُقدت

بين دولتين كبيرة وصغيرة بل "لأنها عُقدت والقوات البريطانية تحتل أراضينا" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). ومن جانبه اعتبر النائب المستقل وليد الشكعة أن بيان الحكومة لم "يعالج هذا الأمر بوضوح بل علَّقه على إجراءات طويلة دبلوماسية ودولية ومالية، بينما الأمر المهم فيه هو الناحية المالية فقط التي سبق وأمَّنتها الحكومات العربية الشقيقة. وإني أخشى أن ينتج من الإجراءات الدبلوماسية والدولية تعديل للمعاهدة، وهذا ما لا يرضى به الشعب الذي صفق لكم طويلا عند سماعه بيانكم الذي يطلب إلغاء المعاهدة إلغاءً تامًّا" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

أما النائب المستقل عمران المعايطة (١٨٩٨- ١٩٨١م)، فقد طالب الحكومة بالمسارعة في إنجاز خطوات الحصول على المعونة العربية وإنهاء المعاهدة (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). وأيد النائب داود الحسيني (١٩٠٣- ١٩٩٣م) إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، لكنه أكد ضرورة التحالف مع دولة كبرى "لنحمي أنفسنا من بطش الدولة الاستعمارية الشائخة، لأنها لن تتركنا بدون لسع" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

رد النابلسي على كلمات النواب:

رد رئيس الحكومة النابلسي على النواب الذين شككوا في جديَّة الحكومة، أو في قدرتها على تنفيذ ما وعدت به، مؤكدًا "أننا نؤمن بكل كلمة قلناها وأننا سنعمل على تنفيذها، لأننا اتخذناها شعارًا لنا، ولأنها خارجة من عقولنا وضمائرنا، وإننا بالتعاون مع هذا المجلس وبتأييده وبقوة هذا الشعب المتحرر سنحقق بإذن الله جميع ما ورد في هذا البيان" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩). وفيما يخص المعونة العربية والقول إن الحكومة تبدو غير واثقة من الحصول عليها، أحال النابلسي المجلس لما صرح به رئيس الوزراء السابق سمير الرفاعي قبل أربعة أشهر "إن الحكومات العربية لم تكن جادة كل الجد في هذا الموضوع، ولقد نشرت تصاريح على ألسنة بعض الوزراء من أن بعض الحكومات العربية كانت هازلة في هذا الموضوع، والحقيقة أن الحكومات

العربية الشقيقة جادة كل الجد في هذا الموضوع، وأريد أن أؤكد شيئا آخر وهو أننا نطلب هذه الإعانة كبديل عن الإعانة البريطانية وهو السبيل الوحيد للتحرر، لا كما كان مفهومًا سابقًا بأنها غير بديل لها" (جلسة يوم الخميس ١٩٥٦/١١/٢٩).

رابعًا: موقف النواب من مشروع قانون إلغاء المعاهدة المقدَّم من الحكومة

تصديقًا لما ألزمت به نفسها في البيان الوزاري، شرعت الحكومة في اتخاذ خطوات جديَّة للتخلص من المعاهدة، فبعد تقديم النابلسي للبيان الوزاري في المجلس بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م، وما ورد فيه عن عزم الحكومة تنفيذ توصية مجلس النواب بإنهاء المعاهدة، وبعد نيل الحكومة ثقة المجلس، التقى في مساء اليوم نفسه (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م) بالسفير البريطاني في عمَّان، وأبلغه بموقف الحكومة المعلن في المجلس من المعاهدة. ويقول النابلسي في خطابه في جلسة مناقشة مشروع قانون إلغاء المعاهدة: "استقبلتُ سعادة السفير البريطاني في مكتبي، وأبلغتهُ نصَّ البيان فيما يخص إنهاء المعاهدة، وبعدها بأيام جاءني سعادته بمذكرة من حكومته بأنها تقبل من حيث المبدأ الدخول في مفاوضات تستهدف إنهاء المعاهدة. فلما عقدت اتفاقية التضامن العربي دخلنا في الدور الجدي لهذا الإنهاء. وتحدَّد يوم الإثنين الرابع من شهر شباط/ فبراير موعدًا لأول اجتماع. وفي الثالث عشر من ذلك الشهر صدر التصريح المشترك الذي أقرَّ الإنهاء وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية القواعد البريطانية في الأردن". (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م). وتحدَّث النابلسي عن المراحل التي مرَّت بها عملية المفاوضات وصولًا إلى الاتفاق على إنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية، وإعادة القواعد العسكرية البريطانية للأردن، كاملة سليمة صالحة للاستعمال (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

وكانت الحكومة البريطانية أرسلت بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦م مذكِّرة للحكومة الأردنية تعلن قبولها الدخول في مفاوضات لبحث مستقبل المعاهدة الأردنية – البريطانية، وعندما أُذيعت اتفاقية التضامن العربي بتاريخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧م، أرسلت بريطانيا مذكرة ثانية للحكومة الأردنية بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧م تعبِّر فيها عن رغبتها في الدخول في مفاوضات لإنهاء المعاهدة بين البلدين (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٥٣– ٦٥٤). وعليه، تم تشكيل وفد للمفاوضة عن الحكومة الأردنية، تألف من: سليمان النابلسي رئيس الوزراء، وعبد الحليم النمر وزير الدفاع، وشفيق أرشيدات وزير العدل، وعبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، وصلاح طوقان وزير المالية، وعلي أبو نوار رئيس هيئة أركان حرب الجيش، وتألف الوفد البريطاني من السفير البريطاني في عمان تشارلز جونستون (Charles Johnston)، والجنرال روبرتسون (Robertson)، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، ومستشارين مدنيين وعسكريين. وبدأت المفاوضات في عمَّان بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧م، (أبو نوار، ١٩٩٠، ص ٢٩٢– ٢٩٣)، واستمرت إلى حين التوقيع يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧م في عمَّان على كتابين متبادلين بين الجانبين تضمنا الاتفاق على إنهاء المعاهدة الموقَّعة عام ١٩٤٨م، وأن تدفع الحكومة الأردنية مبلغ أربعة ملايين وربع المليون جنيه استرليني لبريطانيا مقابل المنشآت والمعدات البريطانية في المملكة. ووقع الكتابين رئيس الحكومة سليمان النابلسي، والسفير البريطاني المستر تشارلز جونستون عن الجانب البريطاني (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٥٣).

وفي ذات اليوم الذي جرى فيه توقيع الاتفاق على إنهاء المعاهدة بين الجانبين الأردني والبريطاني في عمَّان، قدَّمت حكومة النابلسي مشروع قانون إنهاء معاهدة التحالف المعقودة بين جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية وجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا لسنة ١٩٤٨م

لمجلس النواب. وفي مستهل الجلسة قدَّم رئيس الوزراء النابلسي موقف حكومته من مشروع القانون الذي جاءت به لنيل مصادقة المجلس عليه، وذكَّر المجلس بأن هذا القانون جاء تأكيدًا لالتزام الحكومة في بيانها الوزاري، بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨م. (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

وتحدَّث النابلسي بروح نقدية عن المعاهدة ومساوئها، وما كانت تفرضه على الأردن من قيود، بخصوص القواعد والمطارات والمواصلات والموارد ووضعها في خدمة بريطانيا في حالتي السلم والحرب، كما تحدَّث عن طبيعة دور الجيش العربي تحت ظل المعاهدة فيما يخص الحريات والاتجاهات والحركات السياسية، وخلص إلى القول: "كانت المعاهدة تجعل من الأردن دولة تابعة ليس له شخصية دولية مستقلة" (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

كما بيَّن النابلسي نتائج إلغاء المعاهدة وآثارها الإيجابية، ولخصها في أن أصبح "ملك المملكة الأردنية الهاشمية يستعمل قواعد بلاده ومطاراتها وطرق مواصلاتها في خدمة أمته العربية ووطنه العربي الكبير لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والسيادة والتقدم"، كما يغدو "الجيش العربي الأردني مفخرة من مفاخر الأمة العربية يحمي حمى الوطن، ويردُّ كيد المعتدين، ويكيل لهم الصاع صاعين بقوة وعزم وتصميم"، كما سيكون "الجيش العربي بقيادة قائده الأعلى ضمانة من ضمانات التحرر الوطني وسندًا يرتكز عليه هذا العهد التحرري"، كما سيكون الأردن "دولة مستقلة حقًا وصدقًا، ليست منطقة نفوذ لأحد، ولا سلطان لأجنبي عليها، تقرِّر خطتها وفق مصلحتها، منسجمة مع السياسة العربية المتحررة في سبيل المصلحة القومية العليا للأمة العربية" (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

وخاطب النابلسي النواب: "إن القانون الذي بين أيديكم ومرفقيه، الكتابين المتبادلين بيني وبين السفير البريطاني والملحق المالي المتعلق بهما تكوِّن

جميعها الوضع الرسمي لإنهاء المعاهدة... وجلاء القوات البريطانية عن أراضي المملكة الأردنية الهاشمية في أسرع وقت ممكن وخلال مدة أقصاها ستة أشهر من هذا التاريخ وتسليم القواعد البريطانية وما عليها من منشآت ومؤسسات للحكومة الأردنية سليمة من كل خلل صالحة للاستعمال فورًا" (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

وأطلَع النابلسي المجلس على التفاصيل الفنية والمالية المترتبة على إلغاء المعاهدة، فقال: "لقد قدَّر الجانب البريطاني ثمنًا لهذه المنشآت والأراضي المملوكة وما عليها والأسلحة والعتاد التي أخذناها أو احتفظنا بها منذ تولَّت هذه الحكومة مسؤولية الحكم في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ومبلغ خمسة ملايين ونصف المليون جنيه ثمنًا لأسلحة وعتاد ومهام كانت الحكومة الأردنية قد استلفتها على أساس القرض من الحكومة البريطانية في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩م، ولقد قدر الجانب البريطاني هذا بمبلغ يقارب الأربعة عشر مليونًا من الجنيهات. ولقد استطاع المفاوض الأردني خفض هذا المبلغ إلى أربعة ملايين وربع المليون فقط كما هو واضح من الملحق المالي المرفق بهذا القانون، تدفع الحكومة منها نقدًا ٦٥٠ ألف دينار رصيد التزامات لنا لدى الحكومة البريطانية بحيث يصبح المبلغ مليونًا وربع مليون وتقسَّط الملايين الثلاثة الأخرى على ست سنوات بمعدل نصف مليون جنيه في كل عام (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

وخلص النابلسي إلى القول: "إنني أعلنها على منبر هذا المجلس صريحة واضحة بأنه ليس هناك أية اتفاقية أو ارتباط أو تعاقد سري أو غير سري يحلُّ محلَّ المعاهدة المنتهية بهذا القانون، أو يسدُّ مسدها أو يتصل بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن هذا القانون هو وحده المظهر والمخبر الظاهر والباطن لإنهاء المعاهدة. وإبطال جميع آثارها، وشكر الملك الحسين جهوده كما شكر الشعب والشهداء والأعيان والنواب (جلسة صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٥٧م).

وفي اليوم ذاته الأربعاء ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧م، عقد مجلس النواب جلسة مسائية لمناقشة مشروع قانون إلغاء المعاهدة، وتم فتح باب النقاش للنواب حول مشروع القانون، وتحدَّث عن كتلة نواب الحزب الوطني الاشتراكي، الناطق باسم الكتلة النائب سعيد العزة؛ فأشاد بهذا الإنجاز الذي تحقق على يد حكومة منبثقة عن مجلس النواب، وأكدَّ أهمية هذه اللحظة التاريخية، وتوجَّه بالشكر إلى "الشعب الأردني العظيم" باسم الحزب الوطني الاشتراكي، وأشاد بما قدَّمه الشعب الأردني لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، برفضه للمعاهدة منذ اليوم الأول لتوقيعها، وما قدَّمه في أحداث "يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤م فمزَّق بانتفاضته الباسلة عمليًّا معظم بنود هذه المعاهدة"، ويوم أن "رفض حلف بغداد، وعاد تمبلر إلى بلاده خاسئًا مدحورًا، وجاء طرد كلوب ليضع نهاية لها"، وبهذه الخطوة "فقدت هذه المعاهدة قيمتها وأصبحت هزيلة يوم طار كلوب في صباح يوم من أيام هذا الشهر المبارك من العام الماضي، بضربة من الحسين مسنودة بأحرار جيشه وبكفاح شعبنا الباسل" (الجلسة المسائية، يوم ١٩٥٧/٣/١٣). وتحدَّث باسم كتلة نواب حزب البعث العربي الاشتراكي، النائب كمال ناصر، مؤكدًا "أن انتهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية حادثٌ جلل في تاريخ الأردن وتاريخ النضال العربي، ومن واجبنا ونحن في غمرة النشوة بهذا النصر المؤزَّر أن ننظر قليلًا الى الماضي ونتطلع طويلًا إلى المستقبل" (الجلسة المسائية، يوم ١٩٥٧/٣/١٣م). وعن نواب الحزب الشيوعي، تحدَّث النائب فائق ورَّاد، معتبرًا أن هذا "اليوم أغر تاريخي"، وحذَّر من مؤامرات استعمارية جديدة (الجلسة المسائية، يوم ١٩٥٧/٣/١٣م).

أما النائب أحمد الداعور، عضو حزب التحرير الإسلامي، فطالب بـ"إلغاء المعاهدة إلغاءً تامًّا، بدون رجعة وبدون سوابق ولا لواحق إلى الأبد". وحذَّر من مخططات الاستعمار وصعوبة التخلص منه، وأشار إلى محاولات الأردن في العام ١٩٥٤م، وفي العام ١٩٥٥م، للتخلص من المعاهدة، لكن لم يتم ذلك. وقدَّم قراءة نقدية قائمة على الشك والريبة، ولم يخفِ تشككه في

مشروع القانون، وما قاله رئيس الحكومة. وتساءل عن ما ورد في المشروع حول الرغبة المشتركة بإنهاء معاهدة التحالف، وعن المقصود بعبارة "والاتفاق على المحافظة في الوقت ذاته على علاقات سلمية ودية بين بلدينا". كما شكَّك الداعور فيما ورد في بيان رئيس الحكومة حول تقديم الحكومة الأردنية "جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية". وعبَّر عن خشيته من وجود ثغرات في الكتب والمذكرات وملاحقها المتبادلة مع الإنجليز (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م).

وردَّ النابلسي على تساؤلات الداعور المشككة، قائلًا: "لقد اتفقنا على الإنهاء وجرى على ذلك اتفاق وهو هذه الكتب لا أكثر ولا أقل، وقد صرَّحت أنه ليس هناك أي اتفاق أو ارتباط يمسُّ الموضوع بأي شكل كان (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م). وهنا تداخل النائب الإخواني محمد عبد الرحمن خليفة، موضحًا أن "القانون واضحٌ كل الوضوح، وأرجو من الإخوان أن لا يتشعبوا بالبحث وأن يقروه بالسرعة الممكنة، وفي هذه اللحظة سارعوا لتشييع جنازة الاستعمار" (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م). وتداخل وزير التربية والعدل النائب من الحزب الوطني الاشتراكي شفيق أرشيدات، ردًّا على ما أثاره الداعور من تساؤلات، مؤكدًا أنه "ليس هناك أي ارتباطات أو اتفاقات سرية أو علنية غير هذا الذي بين أيديكم، وليس في نية الحكومة ولا يمكن أن يكون في نيتها ولا في نية أي فرد أن يقبل بعودة بريطانيا ولو قُطعت يده أو عُنقه بأي شكل من الأشكال" (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م).

أما نواب جماعة الاخوان المسلمين، فقد تحدَّثوا جميعًا في هذه المناسبة، وذكَّرَ النائب حافظ عبد النبي (١٩٢٤–٢٠٠٧م)، برفض بريطانيا قبل عام لمجرد تعديل المعاهدة، وأن الإلغاء إنجاز تحقق. ووجَّه الشكر إلى الملك الحسين الذي أطاح برأس الاستعمار كلوب وعمل دومًا على إلغائها، كما وجَّه الشكر إلى "القائمين على الحكم، وجيشنا الباسل، والشعب الكريم الذين بذلوا الكثير في سبيل تحقيق هذه الأمنية".

أما النائب محمد عبد الرحمن خليفة، الذي كان يشغل موقع المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين حينها، فقد تساءل عن بعض الجوانب الفنية المتصلة بإنهاء المعاهدة، واستوضح "فيما إذا كانت الحكومة حسبت حسابًا إلى استيفاء السلاح في الأردن ولحساب الأردن؛ لأن السلاح حينما جُلب لبلادنا أُحضر لمصلحة الدفاع عن الأردن، فإذا اقتنعت بريطانيا بالجلاء وظنت أنها حُرمت من تحالفنا فكيف نسمح لها بأخذه مع العلم بأنه ورد لمصلحتنا؟ كما تساءل عن حقوق العمال الأردنيين المطرودين من المعسكرات والمطارات، هل حفظت؟ وهل دخل التعويض في الحساب؟ وتساءل أيضًا عن الفقرة الأولى في مقدمة كتاب سفير بريطانيا التي تنص على "المحافظة في الوقت ذاته على علاقة سليمة وديَّة بين بلدينا"، فقال: "هل نحن ملزمون بإبقاء العلاقات السلمية مع الدولة التي تحاربنا في شبه جزيرة العرب، وهي تعتدي على اليمن وعلى الأقطار العربية؟". وردَّ رئيس الوزراء بأن الأمر يتعلق "بالصياغة والعادة وعندما تعقد اتفاقيات أن تتبع فيها هذه الصياغة، ورأينا فعلًا أن نسير على نفس المنوال ونضع المقدمات الشكلية، وأؤكد للنائب المحترم أننا ننظر إلى بريطانيا وإلى عدوانها نفس النظرة التي تنظرون إليها. أما حقوق العمال فيسرني أن أقول: إني قدمت مذكرة بهذا الخصوص للسفارة البريطانية، وإن حقوق العمال ستحفظ كاملة. وأما عن السؤال الأول، فليعفيني حضرة النائب من الإجابة لأنه يتعلق بالأسلحة والمهمات السرية التي لا يجوز الإفضاء بها في جلسة علنية" (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م).

وتحدَّث النائب الإخواني عبد القادر العمري (١٩٢٧-٢٠١٠م)، محذِّرًا من الركون "إلى هذا النصر الذي أحرزناه على الاستعمار، وأننا نعتبر أنفسنا في أول الطريق، فالاستعمار ماكر جشع مراوغ لا يحترم الحرية ولا يترك فرصة إلا وينتهزها لعرقلة الخطوات المباركة والوقوف في طريق الأحرار" (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م). وتحدَّث النائب الإخواني عبد الباقي جمو (١٩٢٢-٢٠١٦م) عن زوال كلوب، كخطوة ممهدة لإلغاء المعاهدة، مبينًا

أهمية هذا الحدث، مطالبًا بالحذر من العدو، وبضرورة الاستعداد وبناء القوة كما أمر الإسلام (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م).

كانت هذه مجمل المواقف النيابية الحزبية، حول مشروع قانون إلغاء المعاهدة، فيما تحدَّث عدد من النواب غير الحزبيين في السياق ذاته المؤيد لمشروع القانون، والمرحب بهذه الخطوة الهامة لإنهاء المعاهدة. وهذا النائب فائق العنبتاوي: يشكر الحكومة على انصياعها لرغبة الشعب في إنهاء المعاهدة. أما النائب عاكف الفايز (١٩٢٢-١٩٩٨م) فقد وجَّه الشكر إلى "جلالة الحسين المفدى الذي قاد الشعب وكانت وثباته الجبارة وخطواته الجريئة المباركة متجاوبة مع أماني الشعب ومطالبه القومية، فكانت أول خطواته التحررية طرد الطاغية كلوب، ولم تقف ثورة الحسين عند هذه الخطوة فعمل جلالته على تحقيق المعونة العربية التي كانت معول هدم ارتباطنا بمعاهدة الصداقة والتحالف. وهكذا حقق لنا قائدنا البطل ومن ورائه الشعب الأردني المناضل أهم دعامة في القومية العربية والتي ستكون أساسًا قويا لوحدتنا المنشودة الشاملة" (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م).

وأشار النائب الأول لرئيس مجلس النواب جودت المحيسن (١٩٢٢-٢٠٢١م) إلى أهمية ما استندت عليه الحكومة من ثقة شعبية في عملية التفاوض؛ لإنهاء معاهدة الذل والقيود والارتباطات، وتحرير هذا البلد الكريم من آثارها. وحذَّر من رد فعل المستعمر، مؤكدًا أنه "لن يقف الاستعمار لحظة في بث سمومه وغرس مؤامراته، وله مع الأسف الشديد بيننا كثير من العملاء والصنائع والأذناب ويشغلون مراكز في الدولة حساسة جدًّا". ووجَّه التحية "للشعب العربي في الأردن بقيادة مليكه الشاب" وشكر الحكومة المتحررة (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م). أما النائب عبد الخالق يغمور: فاعتبر هذا اليوم خالدًا. وقام بتمزيق المعاهدة تعبيرًا عن موقفه (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م). وتحدَّث عدد من النواب المستقلين (ثروت التلهوني (١٩٢٢-١٩٨٥م)، ويوسف البندك، وداود الحسيني، والشيخ حمد بن جازي (١٨٨٦-

١٩٦٢م)، وسليم البخيت، ويعقوب معمر (١٩١٣-١٩٨٦م)) بنفس المعاني والأفكار المؤيدة لمشروع قانون إلغاء المعاهدة.

وجرى التصويت على مشروع قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية، ووافق النواب بالإجماع على القانون وملاحقه. وهنا، قال رئيس المجلس: "إنني أُعلن إلى الشعب وإلى جميع العرب في جميع أقطارهم في هذه اللحظة التاريخية، أن مجلس النواب الأردني قد وافق بالإجماع على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية" (الجلسة المسائية، يوم ١٣/٣/١٩٥٧م).

وحمل وفد نيابي مشروع القانون بعد أن صادق عليه مجلس الأعيان، في الليلة ذاتها الى الملك الحسين ليصدِّق عليه، وليصدر في قانون ينفذ اعتبارًا من اليوم التالي ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧م، وكان الجلاء عن مطار المفرق يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٥٧م، وعن العقبة يوم ٧ تموز/ يوليو ١٩٥٧م. (الموسى، ١٩٥٩، ص ٦٦٠). وقد تقدَّمت حكومة النابلسي باستقالتها إلى الملك الحسين، بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧م، أي بعد شهر تقريبًا من مصادقة مجلس النواب على قانون إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية. وقد وقفت جملة ظروف وأسباب ذاتية وموضوعية خلف الاستقالة، ليس من مهام هذه الدراسة بحثها.

الخاتمة:

شكَّلت حكومة سليمان النابلسي البرلمانية الحزبية ١٩٥٦- ١٩٥٧م، خطوة تأسيسية لنهج سياسي دستوري أراده الملك الحسين بن طلال في مستهل عهده في الحكم، إذ عمد إلى تكليف سليمان النابلسي بوصفه أمين سر الحزب الأكبر في البرلمان بتشكيل الحكومة، وقد ولدت التجربة في لحظة تاريخية قلقة مليئة بالأحداث على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما أضفى عليها مزيدًا من الإثارة.

وتبيَّن من البحث أن العمل على إلغاء المعاهدة قد نال موافقة الملك الحسين ومساندته، وكان الملك الحسين قد بدأ العمل من أجل تعديل المعاهدة قبل سنوات من مجيء حكومة النابلسي، لكن جهوده وجهود الحكومات كانت تصطدم بممانعة الجانب البريطاني وتعنُّته، لكن، ساهمت التطورات السياسية الجارية في الأردن وفي المنطقة العربية – كما ظهر في البحث– في تسهيل إنجاز إلغاء المعاهدة في عهد حكومة النابلسي.

واتضح لنا انسجام النواب مع المطالب الشعبية، والشعارات الانتخابية التي رفعوها أثناء الحملة الانتخابية، فتقدم المجلس بالإجماع بتوصية إلى الحكومة لإلغاء المعاهدة، وبقي النواب يُلحون على الحكومة لتنفيذ التوصية، وأبدوا ملاحظاتهم على البيان الوزاري وما تضمَّنه بخصوص بند إلغاء المعاهدة، وجاءت ملاحظاتهم لجهة التشديد على ضرورة الإنهاء التام الكامل للمعاهدة، وعدم الذهاب إلى اتفاقية بديلة، والتأكيد على أن يحفظ الاتفاق على إنهاء المعاهدة السيادة والحقوق الأردنية الكاملة، وأن لا يُبقي ذيولًا للمعاهدة من أي شكل كان.

كما تبيَّن لنا أن الحكومة المتشكلة من ائتلاف حزبي كانت منسجمة مع برامج مكوناتها السياسية، فاستجابت إلى توصية مجلس النواب بهذا الشأن، وضمَّنت بيانها الوزاري التزامًا صريحًا بإنهاء المعاهدة، وشرعت منذ حصولها على الثقة النيابية بالتفاوض مع الجانب البريطاني الذي كانت لديه أسبابه للتعاون، في البحث في إنهاء المعاهدة. وتمكنت الحكومة من إنجاز تفاهم مع الجانب البريطاني يُنهي المعاهدة، وفي اليوم نفسه الذي تبادلت فيه مذكرات الالتزام بإنهاء المعاهدة، تقدَّمت بمشروع قانون إلغاء المعاهدة لمجلس النواب، الذي صادق عليه بالإجماع، وفي ذات اليوم استكمل مشروع القانون مراحله الدستورية بمصادقة مجلس الأعيان والملك عليه، ليصبح نافذًا من صباح اليوم التالي ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧م.

وأثبتت التجربة أن التعاون وتكامل الأدوار بين الحكومة البرلمانية ومجلس النواب تكون في أعلى درجاتها، مما يسهل التوافق بين السلطتين لتحقيق أهداف وطنية تشكَّلت حولها حالة من الإجماع الوطني العام، وكان هدف إلغاء المعاهدة مثالًا معبِّرًا عن هذه الحالة.

وفي تحليل التأثير السلبي لقرار إنهاء المعاهدة على ثقة الملك الحسين بالحكومة، نجد أن الملك كان مبادرًا قبل سنوات لتعديل المعاهدة كما مهَّد لإلغائها بخطوة مهمة تمثَّلت في تعريب قيادة الجيش العربي الأردني، لكن، ما تسبب في فقدان الحكومة الثقة الملكية واستقالتها هو سلسلة أخطاء وقعت فيها الحكومة، أغضبت الملك الحسين، وتتعلق بمجملها بأمور لا علاقة لها بإنهاء المعاهدة، سوى محاولة الحكومة والأحزاب احتكار تحقيق هذا المنجز الوطني الذي تحقَّق نتيجة حالة إجماع وطني وتوافق سياسي بين الملك والحكومة ومجلس النواب والقوى الشعبية والسياسية والحزبية. وتبيَّن لنا أن هذه التجربة من التعاون بين السلطات في تحقيق هدف وطني استراتيجي، شكَّلت مثالًا يُحتذى في أهمية تحقيق الإجماع الوطني، وتناغم العمل المؤسسي، وتكامل الأدوار لتحقيق الهدف المنشود، ومعالجة القضايا المصيرية.

ملحق جدول رقم (١)

الرقم	النائب	الدائرة الانتخابية (القضاء)	الانتماء السياسي	الموقف من حكومة سليمان النابلسي	تولي موقع وزاري في حكومة النابلسي
١	د.مصطفى خليفة (رئيس المجلس في السنة الثانية وما بعدها)	قضاء عمان	الحزب العربي الدستوري	ثقة	لا
٢	محمد عبد الرحمن خليفه	عمان	مراقب عام جماعه الإخوان المسلمين	ثقة	لا
٣	عبد الباقي جمو	عمان شركس/ شيشان	جماعه الإخوان المسلمين	ثقة	لا
٤	عبد القادر طاش	عمان شركس	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	لا
٥	سليم البخيت	عمان	الحزب العربي الدستوري	ثقة	لا
٦	عبد الحليم النمر	قضاء السلط	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	نائب رئيس وزراء وزير داخلية
٧	صالح المعشر	السلط	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	وزير الصحه والشؤون الاجتماعية
٨	السّراري بن داود الرواحنه	قضاء مادبا	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	لا
٩	شفيق ارشيدات	قضاء إربد	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	وزير العدليه والتربية والتعليم
١٠	عبد القادر العمري	قضاء إربد	جماعه الإخوان المسلمين	ثقة	لا
١١	يعقوب المعمر	قضاء اربد/ مسيحي	مستقل	ثقة	لا
١٢	محمود الراشد الخزاعي	قضاء عجلون وجرش	مستقل	ثقة	لا
١٣	محمد اخو أرشيدت	المفرق	مستقل	ثقة	لا
١٤	صالح المجالي	الكرك	مستقل	ثقة	وزير المواصلات
١٥	عمران المعايطه	الكرك	مستقل	ثقة	لا
١٦	سابا العكشه	الكرك/ مسيحي	الحزب العربي الدستوري	ثقة	لا
١٧	جودت المحيسن	الطفيله	مستقل	ثقة	لا
١٨	تروت التلهوني	معان	مستقل	ثقة	لا
١٩	عاكف الفايز	بدو الشمال	مستقل	ثقة	لا
٢٠	حمد بن جازي	بدو الجنوب	مستقل	ثقة	لا
٢١	د. داود الحسيني	القدس واريحا	مستقل	ثقة	لا
٢٢	د. يعقوب زيادين	القدس	الجبهه الوطنيه/ الحزب الشيوعي	ثقة	لا
٢٣	كامل عريقات	القدس واريحا	مستقل	ثقة	لا
٢٤	يوسف البندك	قضاء بيت لحم	مستقل	ثقة	لا
٢٥	محمد سالم الذويب	بيت لحم	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	لا
٢٦	سعيد العزة	قضاء الخليل	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقة	لا
٢٧	المحامي عبد الخالق يغمور	الخليل	مستقل	ثقة	لا
٢٨	احمد محمود الحجه	الخليل	مستقل	ثقة	لا
٢٩	د. حافظ عبد	الخليل	جماعه الإخوان المسلمين	ثقة	لا

	النبي				
٣٠	عبد القادر الصالح	قضاء نابلس	حزب الجبهه الوطنيه	ثقه	وزير الزراعه
٣١	حكمت المصري رئيس مجلس النواب	نابلس	الحزب الوطني الاشتراكي		لا
٣٢	وليد الشكعه	نابلس	مستقل	ثقه	لا
٣٣	فائق عنبتاوي	نابلس	مستقل	ثقه	لا
٣٤	نعيم عبد الهادي	قضاء جنين	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقه	وزير الاقتصاد الوطني
٣٥	نجيب الاحمد	جنين	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقه	لا
٣٦	حافظ الحمدالله	قضاء طولكرم	الحزب الوطني الاشتراكي	ثقه	لا
٣٧	الشيخ احمد الداعور	طولكرم	حزب التحرير الإسلامي	حجب	لا
٣٨	عبد الله الريماوي	قضاء رام الله	حزب البعث العربي الاشتراكي	ثقه	وزير الدوله للشؤون الخارجية
٣٩	كمال ناصر	رام الله	حزب البعث العربي الاشتراكي	ثقه	لا
٤٠	فائق وراد	رام الله	الجبه الوطنيه/ الحزب الشيوعي	ثقه	لا

المصادر والمراجع

أولًا- المصادر العربية:

محاضر مجلس النوَّاب الأردني الخامس، أرشيف مجلس الأمة، مكتبة مجلس النواب الأردني، عمَّان.

http://www.representatives.jo

محاضر جلسات المجلس التشريعي الأردني الأول، أرشيف مجلس الأمة، مكتبة مجلس النواب الأردني، عمَّان.

http://www.representatives.jo

الجريدة الرسمية، ١٩٢٨م، ١٩٥٦-١٩٥٧م. موقع رئاسة الوزراء الأردنية.

http://pm.gov.jo/newspaper

(جريدة الدفاع، ١٩٥٧).

ثانيًا: المصادر باللغة الإنجليزية:

Agreement between the United Kingdom and Trans – Jordan 20 February 1928, in: Records of Jordan 1919-1965, Volume3.

ثالثًا: المراجع العربية:

إبن الحسين، عبد الله، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، مطبعة السفير، عمان، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.

إبن طلال، الحسين، ليس سهلًا أن تكون ملكًا، سيرة ذاتية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمَّان، الطبعة العربية الثانية، ٢٠٠٩.

إبن طلال، الحسين، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة، د. غازي غزيل، مراجعة د، محمد عزت نصر الله، وزارة الثقافة، عمَّان، ٢٠٠٩.

أبو نوار، علي، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية (١٩٤٨-١٩٦٤)، دار الساقي، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

البشايرة، علي، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط ١٩٥٠-١٩٥٧، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٤.

حبش، جورج، صفحات من مسيرتي النضالية، مذكرات جورج حبش، مركز، دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

خريسات، د. محمد عبد القادر، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية: دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨-١٩٣٩، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١.

دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ١٩٢١-١٩٩٣، ١٩٩٣.

دراج، فيصل، آل عبد الهادي في تاريخ فلسطين، أقدار وطن ومآل نخبة وطنيَّة، الأهلية، عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.

شلايم، آفي، أسد الأردن، حياة الملك حسين في الحرب والسلام، ترجمة سليما عوض العباس، مركز الكتب الأردني، عمَّان، ٢٠١١.

الشلبي، سهيلا سليمان، العلاقات الأردنية – البريطانية ١٩٥١- ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

الشياب، سلطان، أصحاب الدولة، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ١٩٢١- ٢٠١٥، وزارة الثقافة، عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

طريف، د. جورج، الحياة البرلمانية في الأردن، ١٩٢١- ٢٠١٣م، وزارة الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

الغويين، فيصل، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية المصرية، ١٩٤٥-١٩٧٠م، وزارة الثقافة، عمَّان، ٢٠١٢.

الغويين، فيصل، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية ١٩٠٨-١٩٧٦م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

الماضي والموسى، منيب وسليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩، مكتبة المحتسب، عمَّان، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

الموسى، سليمان، أعلام من الأردن (هزَّاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل)، صفحات من تاريخ العرب الحديث، عمَّان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

الموسى، سليمان، صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية، ١٩٤٦-١٩٥٢، مكتبة الرأي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمَّان، ١٩٩٢.

محافظة، د. علي، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١- ١٩٤٦، مركز الكتب الأردني، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.

محافظة، د. علي: دراسات في تاريخ الأردن المعاصر. النخب والأحزاب السياسية، دار سندباد للنشر والتوزيع، عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

رابعًا: الكتب باللغة الإنجليزية:

Day, Arthur R. East Bank /West Bank: Jordan and the Prospects for Peace. New York: Council on Foreign Relations.1986.

Glubb, John Bagot. A Soldier with the Arabs. London: Hodder and Stoughton. 1957.

Louis, Wm. Roger. The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism. Oxford: Clarendon Press: New York: Oxford University Press, 1984.